

مرسوم أميري رقم (34) لسنة 2022م

بشأن

إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،
بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية
وتعديلاته،

والمرسوم الأميري رقم (11) لسنة 2019م بإعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة وتعديلاته،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

المادة (1)

يُعاد تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة من الدوائر والهيئات والمجالس الآتية:

1. مكتب سمو الحاكم.
2. الديوان الأميري.
3. الدائرة القانونية لحكومة الشارقة.
4. دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية.
5. دائرة الأشغال العامة.
6. دائرة التخطيط والمساحة.
7. دائرة التنمية الاقتصادية.
8. دائرة الثقافة.
9. دائرة الخدمات الاجتماعية.
10. دائرة الزراعة والثروة الحيوانية.
11. دائرة الطيران المدني.
12. دائرة العلاقات الحكومية.
13. دائرة المالية المركزية.
14. دائرة الموارد البشرية.
15. دائرة شؤون البلديات.
16. دائرة شؤون الضواحي والقرى.
17. مجلس الشارقة للإعلام.
18. مجلس الشارقة للتعليم.
19. هيئة الإنماء التجاري والسياحي.
20. هيئة البيئة والمحميات الطبيعية.
21. هيئة الشارقة الصحية.
22. هيئة الشارقة للثروة السمكية.
23. هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة.
24. هيئة الطرق والمواصلات.
25. هيئة شؤون الأسرة.
26. هيئة مطار الشارقة الدولي.

Sultan Bin Mohamed Al Qasimi
Supreme Council Member
Ruler Of Sharjah

سُلطان بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى للإتحاد
حاكم الشارقة

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الأحد: ٢٣ رمضان ١٤٤٣ هـ

الموافق: ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة